

قضية اليوم

ارحموا تفاهم عون ونصر الله



إبراهيم الأمين

العلاقة بين حزب الله وجمهوره، من جهة، والتيار الوطني الحر وجمهوره، من جهة أخرى، تستوجب بعض الصيانة. مرة جديدة، سيخرج السيد حسن نصرالله ليشرح ويوضح، ويحسم جدلاً: ميشال عون، قبل الرئاسة وبعدها، هو الحليف الذي لا مجال للتشكيك به. وجبران باسيل هو الشخص الموثوق الذي لا مجال للسؤال عن أحواله. وحزب الله الذي وقف الى جانب عون لينجح في معركة الرئاسة، لن يتركه إلى أن تنجح مسيرته الرئاسية. وليؤكد لمرة أخيرة: الحزب سعى طوال

لكنه، كما في حالات أخرى، لا يجد نفسه ملزماً، وتحت أي ظرف، بموجبات هذا التحالف، وهو ما يساعد على فهم التمايز الحاصل في ملف تشكيل الحكومة.

الفتنة من جديد

وإذا كان حزب الله، بقيادة السيد نصرالله، يهتم بكل شاردة وواردة في شأن هذا الملف، فإن الهاجس موجود، بالمستوى نفسه، عند الرئيس عون. زائر القصر، الذي تسكنه طمانينة المكان عندما يدخله ولا يشعر بأنه يدخله كمن جيء به بمذكرة جلب، يلمس أن سيد القصر مهجوس بمنع حصول الفتنة.

يحسب الجنرال كل التفاصيل أيضاً. هو أكثر من يعرف ما الذي قدمه له حزب الله. وهو، كما مساعده الأول جبران باسيل، الأكثر التصاقاً بعقل الحزب وآلية عمله. ورئيس الجمهورية يعرف أن التفاهم مع حزب الله لم يكن تحالفاً عابراً، بل مساراً دلت الأيام على عمق تأثيره. وهذا ما يجعل عون قلقاً حيال ما يجري «من تحت».

بين حارة حريك وبعبداء، ثمة توافق على خطورة ما يجري. لكن هناك بعض التمايز، حيال مسؤولية كل

طرف منهما عن احتواء الموقف ومنع تفاقم الأمور. وليس في المكانين، أبداً، من يريد السماح لأحد بـ«رمي الطفل مع المياه الوسخة». ومناسبة الكلام الذي سيقوله السيد حسن، أو الاتصالات المكثفة للعماد عون والوزير باسيل، تتصل بالمناخات السائدة، والتي يعمل كثيرون على تفعيلها وتنشيطها وتغذيتها، بهدف محاولة القول إن ثمة مشكلة شيعية - مسيحية تعيق قيام الدولة.

في التمايز بين المقاربتين، يمكن ملاحظة الآتي: من جانب الرئيس عون، تبدو شروط الرئيس نبيه بري السبب الرئيسي لعرقلة قيام الحكومة. رئيس الجمهورية، هنا، لا يقف عند مطالب رئيس المجلس بما خص حصته الشيعية. صحيح أنه كان يريد أن تتضمن حصته وزيراً شيعياً، وهو أمر قد يحصل في آخر لحظة، ربما على حساب حصص حزب الله الوزارية. لكن مشكلة عون هي في أن بري لم يكن يريد، من اليوم الأول، تسهيل الأمور. يتذكر الجنرال زيارته عين التينة، بعد زيارته بيت الوسط إثر ترشيحه من قبل الرئيس سعد الحريري. يومها قال له بري: لا أريد التصويت لك، لكن

بري والحكومة

في هذا المجال، ثمة كلام لا يقوله عون، وقد لا يتبناه، يتعلق بطريقة إدارة الرئيس بري ملف تشكيل الحكومة، إذ إن التفويض الذي حصل عليه من السيد نصرالله لم يكن تفويضاً مطلقاً وشاملاً، بل كان واضحاً في أنه يتعلق بالحصص الشيعية في الحكومة. وللحزب أسبابه وحساباته من هذا التفويض. لكن رئيس المجلس الذي حاول تركيب جبهة نيابية واسعة معارضة لانتخاب عون، تصرف على أنه يمثل هذه الجبهة في ملف تشكيل الحكومة. إلا أنه، فعلياً، لم يقاتل لإقناع الحريري برفع عدد الوزارات إلى ثلاثين. وهو أنه يعرف أن من أرادهم حلفاء له في الكتلة النيابية، لن تكون أمامهم فرصة للتمثيل داخل الحكومة إلا إذا رفعت إلى ثلاثين. هكذا، تجاهل بري أن النائب طلال أرسلان لن يحصل على حقه في مقعد، إلا إذا تكرم عليه البيك وليد جنبلاط. وهكذا وافق بري على خطة الحريري بعدم ضم وزير من سنة 8 آذار إلى الحكومة. وهاجس بري، هنا، منع أي طرف آخر، وخصوصاً الرئيس عون، من الحصول على حق تسمية وزير شيعي. بري لا يريد لأحد في الجمهورية أن يرشح شيعياً إلى الحكومة، ما لم يحظ ببركته.

ووصل به الأمر إلى حد القول: «أريد خمسة وزراء متاوله»، قاصداً أنه يريد لهؤلاء أن يحصلوا على فحص الدم في عين التينة. وهو هنا، مثل الحريري وجنبلاط ومثل آخرين، يريدون القيام بأي شيء يمنع حصول تعددية مفيدة داخل الطوائف.

أكثر من ذلك، تبني بري معركة تمثيل الحزب السوري القومي الاجتماعي في الحكومة، إنما من حساب الطرف الآخر. صحيح أن من المنطقي، بل من المصلحة،

تمثيل القوميين بوزير مسيحي في مواجهة سياسة الإلغاء التي تقودها «القوات اللبنانية» ولا يعارضها التيار الوطني الحر بجديّة إلى الآن. لكن بري، عندما صار من الصعب حصول القوميين على مقعد مسيحي، تذكر بأن القوميين خالفوا رغبته وانتخبوا عون للرئاسة، فقرر مخاصمتهم، فلم يستقبل وفداً منهم، وأرسل من يقول لهم: حقكم عند الذي اخترتموه رئيساً. وعندما بلغه أن الوزير باسيل شرح الموقف للنائب أسعد حردان، على هامش تهنئي الاستقلال، وجد بري نفسه مربكاً، فقرر الصمت، وخصوصاً أنه يدرك احتمال وصول تمنيات من خارج الحدود بتمثيل قومي، ولو من حصص الشيعية، وهو الأمر الذي يدعمه حزب الله أصلاً.

لكن الأكثر قساوة في موقف رئيس المجلس هو تحويل حصص النائب سليمان فرنجية إلى «أم المعارك»، من جهة، قرر بري، كما الحريري، أن على من انتخب عون أن يذهب ويأخذ منه حصته الحكومية. ومن جهة ثانية، قررا ترضية فرنجية، لكن من حصص خصومه في التيار الوطني و«القوات».

حيلة فرنجية

خلق بري هذه المعركة. صحيح أن من حق فرنجية التمثيل بحقيبة مناسبة له. لكن الأمر لم يعد يتوقف عند هذه النقطة. لأن خطأ فرنجية، اليوم، هو استمراره بقبول استخدام من قبل بري والحريري لمحاربة عون والآخرين. صحيح أن في مقدور العماد عون المبادرة وفتح صفحة جديدة مع فرنجية. لكن على الأخير إدراك أنه يخسر اليوم الكثير من الجمهور المسيحي عموماً، والجمهور العوني على وجه الخصوص. وحتى لا ينسى

(هينم الموسوي)



نصرالله يبادر لمعالجة العقد ويطلب قريبا لتصويب الامور: عون حليفنا الثابت ونريد الحكومة

عامين ليكون عون هو الرئيس، ولم يكن مسروراً بالفراغ. واليوم، سيظل يسعى لكي تتشكل الحكومة وتجرى الانتخابات النيابية، وهو ليس مسروراً ببقاء الأمور على حالها.

ولأن الصراحة لسان حال السيد، فإنّه قد يضطر إلى إعادة التذكير بقواعد العمل الخاصة بحزب الله. وبالتحديد، أن التحالفات التي يبنيها مع قوى وشخصيات وجهات لا تلزمه بأي علاقات أو تحالفات تبنيها هذه القوى والشخصيات والجهات مع جهات أخرى. وهو أمر قد يكون مستهدفاً، في مكان ما، التماس العلاقة القائمة الآن بين عون و«القوات اللبنانية». في هذا السياق، قد لا يكون البعض مطلعاً. لكن، عندما حُسر العماد عون، قبل فترة، بأنه لم يحصل على دعم مسيحي كبير كمرشح للرئاسة، وبعدها نجح خصومه في إخراج سليمان فرنجية من دائرته، كان أمام استحقاق التعاون مع «القوات اللبنانية». لذلك حرص، من اليوم الأول، على إطلاع حزب الله على كل تفاصيل حوارهم مع «القوات». وهو لم يفعل ذلك من باب أنه ملزم، بقدر ما كان معنياً، كما هو اليوم، بالقول إن علاقاته السياسية الداخلية أو الخارجية لن تكون يوماً على حساب تحالفه المركزي مع حزب الله.

حزب الله الذي كان، ولا يزال، يشجع على الحوار بين كل الفئات، لم يكن في موقع يسمح لنفسه برفض التواصل، والتفاهم بين التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية».